

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٨٧٣ لسنة ٢٠١٥

بشأن لجنة الخبراء المختصة بنظر طلبات التصالح والتسوية

وأمانتها الفنية في جرائم العدوان على المال العام

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمعدل بالقرار بقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع وتعديلاته ؛

وعلى قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء وتنظيم

اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الحكومة ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الاولى)

تشكل لجنة الخبراء المختصة بنظر طلبات التسوية والتصالح في الجرائم المنصوص عليها

في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وفقاً لنص المادة رقم ١٨ مكرراً (ب)

من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمضافة بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٥

بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية برئاسة مساعد لوزير العدل وعضوية كل من :

١ - قاضٍ بدرجة رئيس استئناف لدى محاكم الاستئناف أو ما يعادلها

(يختاره وزير العدل) .

٢ - خمسة من القضاة بدرجة نائب رئيس لدى محاكم الاستئناف أو ما يعادلها

(يختارهم وزير العدل) .

- ٣ - محامٍ عامٍ أولٍ من النيابة العامة (يختاره النائب العام) .
- ٤ - خبير من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (يختاره رئيس مجلس الأمناء) .
- ٥ - ثلاثة من الخبراء (يختارهم وزير المالية) .

(المادة الثانية)

تختص اللجنة بما يلي :

دراسة طلبات التصالح المقدمة وإبداء الرأي والبت فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عرضها على اللجنة ، وبعد أخذ رأي الممثل القانوني للجهة أو الشخص المعتدى على أمواله ، وبراعى فى هذا الشأن ما يلي :

- (أ) إذا قبلت اللجنة التصالح أصدرت قراراً مسبباً مرفقاً به محضر بنتائج التسوية يوقعه أطرافه يعرض على وزير العدل ليتولى عرضه على مجلس الوزراء لنظره واعتماده ، وبعد ذلك توثيقاً له بدون رسم ، ويكون له قوة السند التنفيذي .
- (ب) فى حالة رفض اللجنة طلب التصالح والتسوية أصدرت قراراً مسبباً ، يعلن لذوى الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ولذوى الشأن التظلم من قرار الرفض أمام مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان ، ويكون قرار مجلس الوزراء نهائياً .

(المادة الثالثة)

- ينشأ للجنة أمانة فنية برئاسة أحد القضاة بدرجة رئيس استئناف وعضوية كلٍ من :
- ١ - قاضٍ لدى محاكم الاستئناف أو ما يعادلها على الأقل (يختاره وزير العدل) .
 - ٢ - خمسة قضاة بدرجة رئيس محكمة من الفئة "أ" على الأقل (يختارهم وزير العدل) .
 - ٣ - خمسة أعضاء من النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل (يختارهم وزير العدل) .
 - ٤ - يلحق بالأمانة الفنية عدد كافٍ من المتخصصين والخبراء والإداريين (يختارهم رئيس الأمانة الفنية للجنة بعد موافقة وزير العدل) .
- ويصدر وزير العدل قراراً بأسماء رئيس وأعضاء اللجنة والأمانة الفنية .

(المادة الرابعة)

تتلقى الأمانة الفنية للجنة طلبات التصالح من المتهم أو ورثته أو الوكيل الخاص لأيٍ منهما أو من أى جهة ويجب أن يكون مشتملاً على البيانات والمستندات الآتية :

- ١ - اسم مقدم الطلب وصفته وعنوانه وموطنه المختار .
- ٢ - مذكرة شارحة لموضوع القضية المقدم فيها الطلب .
- ٣ - ملخص الطلب مبيناً به الإفصاح عن الرغبة فى التصالح وبيان تفصيلي بالأموال المقدمة للتسوية أو التصالح وقيمتها .
- ٤ - المستندات المؤيدة للطلب .

(المادة الخامسة)

للجنة أو أمانتها الفنية فى سبيل إنجاز مهامها الاتصال بالجهات الحكومية أو القضائية أو النيابة العامة أو غيرها ذات الصلة بالواقعة محل التصالح للحصول على ما يلزمهما من بيانات وأوراق ومستندات ، ولهما أن يطلبوا حضور ذوى الشأن لتقديم إيضاحات أو مذكرات أو مستندات تكميلية ، وعلى تلك الجهات موافقاتهما بما يطلبها من بيانات ومستندات لمباشرة مهامهما بما لا يتنافى مع قوانينها المعمول بها فى هذا الشأن .

(المادة السادسة)

وللجنة أن تشكل من بين أعضائها أو غيرها لجنة فرعيةً أو أكثر ، وبصدر بذلك قرار من وزير العدل ، ولها أو للأمانة الفنية أن تستعينا بخبراء أو جهات لتقديم معلومات أو مشورة أو بحث فى طلبات التسوية والتصالح ، أو غيرها من الأعمال تحت إشرافهما .

(المادة السابعة)

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها ، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب رئيس اللجنة ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، وتكون قراراتها مسببة .

(المادة الثامنة)

تتولى الأمانة الفنية إعداد جداول الأعمال وعرض طلبات التصالح والدراسات والتقارير التي أعدتها بشأنها وتعيين القائم بأعمال أمانة السر للجنة لتحضير محاضر الجلسات مشتملة على ما يتم إيدأؤه من آراء داخل الجلسة وما يصدر من قرارات وأسبابها .

(المادة التاسعة)

تكون المعلومات التي يصرح بها الأطراف للجنة أو الأمانة الفنية أو لأحد أعضائهما سريةً ولا يجوز إفشاؤها للغير بما في ذلك ما يدون في محاضر أو تقارير أو مستندات مقدمة إليها .

(المادة العاشرة)

يصدر قرار بالقواعد الإدارية المنظمة لأعمال اللجنة والأمانة الفنية من السيد وزير العدل .

(المادة الحادية عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لنشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٣ نوفمبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل